المالية الدولية

ميزان المدفوعات

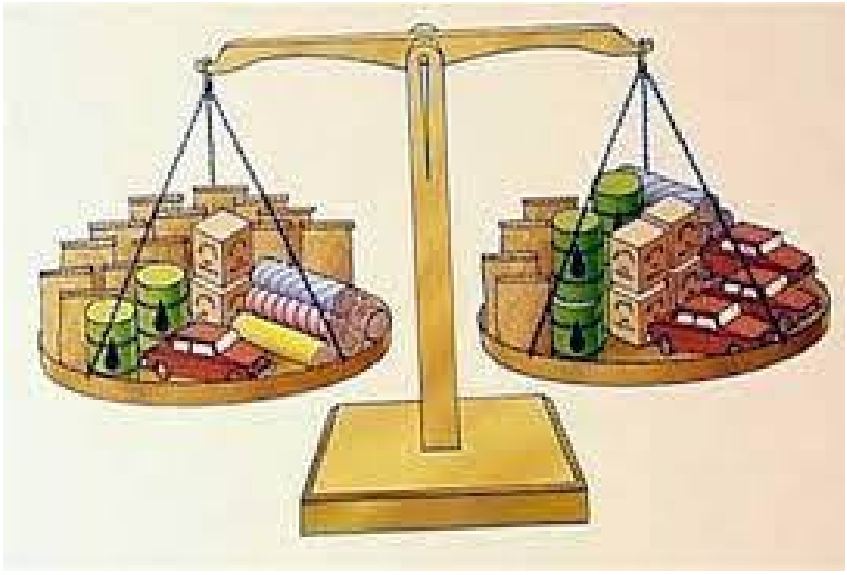

سنة أولي ماستر علوم اقتصادية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الاستاذة صيفور فضيلة

جانفي 2024

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-اختبار المكتسبات القبلية 9

آ. تمرين.....9

ب. تمرين.....9

پ. تمرين.....9

II-مفاهيم ميزان المدفوعات ومكوناته 11

آ. تعريف ميزان المدفوعات.....11

ب. مكونات ميزان المدفوعات.....11

III-اختلالات ميزان المدفوعات وطرق التصحيح 13

آ. العوامل المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات.....14

ب. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:.....14

پ. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.....15

ت. آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.....15

ث. تمارين.....16

1. تمرين.....16

ج. تمرين.....16

چ. تمرين.....17

خاتمة 19

حل التمارين 21

قائمة المراجع 23

وحدة

مستوى المعرفة والتذكر: من خلال هذا المستوى سيكون الطالب قادرا على استحضار واستدعاء ما لديه من مكتسبات قبلية ومعلومات مخزونة في الذاكرة تتعلق بالاقتصاد الدولي والاقتصاد الكلي، كما يمكن هذا المستوى الطالب من التعرف على مختلف المفاهيم والمصطلحات المالية والنقود والتمويل حتى يكون مستعد لتلقي مواضيع في ميدان المالية الدولية وفهمها، كما يمكننا هذا المستوى نحن كأساتذة من تحديد التفاوت المتواجد عند الطلبة من خلل معارفهم المسبقة والعمل على تحسين نقاط الضعف والتركيز عليها.

مستوى الفهم والاستيعاب: من خلال هذا المستوى سيتمكن الطالب من الحصول على معلومات قيمة تمكنه من التمييز بين مختلف المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات وفهم مكوناته، كما يمكنه من فهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات والقدرة على تحليل أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات وآليات التصحيح المختلفة لهذا الاختلال.

مستوى التطبيق: من خلل هذا المستوى سيتمكن الطالب من استخدام معارفه ومكتسباته في ترتيب أفكاره وصياغة ملخص حول البحث، وحل تمارين الوظائف بمستوى ممتاز.

مقدمة

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها ميزان المدفوعات لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي للبلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، ويترتب على المعاملات الاقتصادية بين دول العالم استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل لذا يجب على كل دولة دائنة أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه.

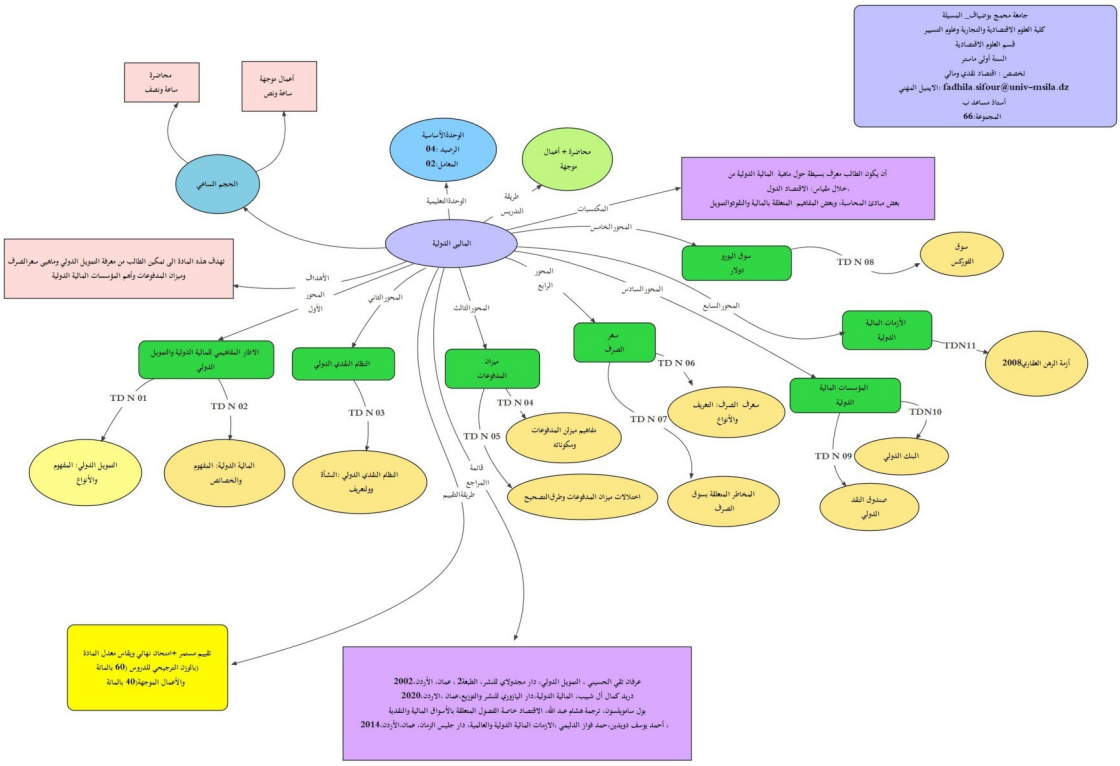

فرنسية

I اختبار المكتسبات القبلية

تمرين 9
تمرين 9
تمرين 9

آ. تمرين

[21 ص 1 حل رقم]

ما المقصود بميزان المدفوعات؟

ب. تمرين

[21 ص 2 حل رقم]

ما العلاقة بين معدل التضخم وميزان المدفوعات؟

پ. تمرين

[21 ص 3 حل رقم]

هل يمكن التنبؤ بالأسباب التي تؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات؟

II مفاهيم ميزان المدفوعات ومكوناته

تعريف ميزان المدفوعات 11
مكونات ميزان المدفوعات 11

آ. تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة سنة.(1)[1]

يتم إعداد ميزان المدفوعات وفقا لمبدأ القيد المزدوج، مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، بمعنى تساوي الجانب الدائن (الايجابي) الذي تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين (السلبي) الذي تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي، لكن من الناحية الواقعية قد ينطوي توازنه الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة (2).[2][3] بالرغم من أن المعاملات الاقتصادية تتم بالعملات الدولية إلا أن ميزان المدفوعات يصاغ بالعملة الوطنية لذلك يستخدم سعر صرف ملائم ومناسب يحسب على أساس العملة الأجنبية مقومة بالعملة المحلية .(3)[3]

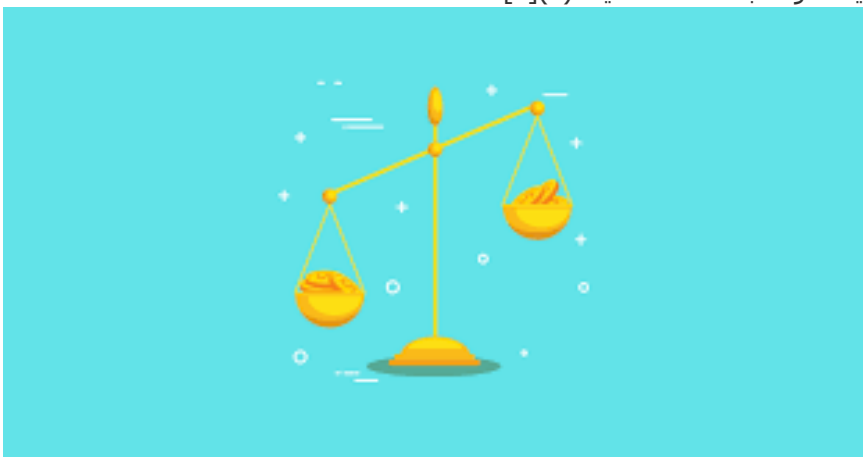

فرنسية

ب. مكونات ميزان المدفوعات

يمكن تدوينها في أقسام مستقلة تضم كل من الحسابات التالية:

1.الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من:(4)[4]

-الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب،

أي تسجل فيه التجارة المنظورة، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب خروج نقد أجنبي. ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من وارداتها، كما يحقق عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من واردات السلع، أما إذا كانت صادرات السلع مساوية لواردات السلع فيكون في حالة توازن.

-ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية من صادرات وواردات، ويسمى بحساب المعاملات غير المنظورة.

2.حساب رأس المال(العمليات الرأسمالية):

تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد لآخر والتي تنقسم إلى نوعين:

-رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية من والى الخارج.

-رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة يطلق عليها أحيانا الحساب النقدي، ويشمل هذا الحساب على العملات الذهبية، الحسابات المصرفية، وأذونات الخزينة والقروض قصير الأجل.

3.حساب التسويات الرسمية" ميزان الذهب النقدي والصرف الأجنبي":

يختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب أو عملات أجنبية ويحتفظ بها البنك المركزي نائبا عن الدولة لتسوية الرصيد الدائن أو المدين الناتج عن حسابات ميزان المدفوعات السابقة.

4.السهو والخطأ:

قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فان مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أو المدين، وذلك حتى يتعادل الجانبان محاسبيا كما هو محتم.

III اختلالات ميزان المدفوعات وطرق التصحيح

العوامل المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات	14
أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:	14
أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	15
آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	15
تمارين	16
تمرين	16
تمرين	17

ان اختلال ميزان المدفوعات وعدم توازنه يعتبر أمرا واقعيا بالنسبة لكافة الاقتصاديات العالمية، باعتبار ديناميكية التطور التي تميز النشاط الاقتصادي من جهة والتقلبات العديدة التي تمسه من جهة أخرى، والتي تدفع لحالة عدم التوازن في موازين المدفوعات ما بين الفائض والعجز.

فرنسية

لمشاهدة الفيديو هنا[1]

آ. العوامل المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بجملة من العوامل أهمها:(5)[5]

1. معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية التي تصبح أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات المحلية وتزداد الواردات لكون السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.
2. معدل الفائدة: يؤدي ارتفاع معدل الفائدة المحلي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بغرض استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعكس ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة المحلي إلى هروب رؤوس الأموال، وذلك بسبب أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، فينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ترتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي، وذلك للاستفادة من الفرق بين السعرين.
3. سعر الصرف: ارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعكس ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ب. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

توجد أنواع عديدة من الاختلال ولا تقتصر على حالة العجز فقط، إنما تشمل الفائض أيضا، وتنقسم إلى قسمين:

1. الاختلال المؤقت: يحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، كما لا يستدعي هذا الوضع القيام بأي سياسة للتخلص منه باعتبار أنه يزول بزوال الظروف المتسببة في حدوثه، ويمكن التمييز فيه بين الأنواع التالية:
   - الاختلال الطبيعي: وهو الاختلال الذي يحصل في الغالب نتيجة ظروف طبيعية قاهرة تؤثر على استمرارية المصانع والأراضي على الإنتاج ومن ثم تدفع لتراجع صادرات البلد المعني إلى مستوى يجعل من ميزان المدفوعات يبرز في حالة عجز.
   - الاختلال الموسمي: يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال ويمس خاصة الدول التي لهذه المحاصيل الموسمية أو منتجات موسمية. ففي فصل الشتاء مثلا يزيد الطلب على البترول والغاز ومما يدفع الارتفاع أسعاره بالشكل الذي يؤدي إلى استفادة الدول المصدرة له من تزايد في جانب الصادرات الذي قد يدفع غالبا لتسجيل حالة فائض في ميزان المدفوعات، لكن بعد هذه الفترة عند تقلص الطلب على المنتجات الطاقوية يتلاشى الفائض المسجل سابقا تدريجيا ويتحول ميزان المدفوعات إلى حالة عجز أحيانا، حيث أن مواجهة هذا الاختلال يتطلب من المسؤولين في الاقتصاد المعني تنويع الصادرات للحفاظ على مستوى مستقر من المداخيل لا تتأثر بالدورة الموسمي.(6)[6]
   - الاختلال الدوري: يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج والكساد تنعكس أثارها على ميزان المدفوعات، فهو يحقق عجزا وتارة يحقق فائضا وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات الظرفية النقدية والمالية التي يمكن أن تكون سياسات توسعية أو انكماشية تبعا لوضعية الدورة الاقتصادية
2. الاختلال الدائم أو الهيكلي: هذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات عبر الزمن، ويرتبط أساسا بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية والتي تتسم اقتصادياتها بارتفاع درجة اعتمادها على العالم الخارجي من خلال استيراد السلع والخدمات، وهو ما ينجم عنه تفوق الواردات على الصادرات، ومن ثم عجز مستمر في ميزان المدفوعات.

1 - https://www.youtube.com/watch?v=LyNa8US3tvc

ب. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات أهمها:

1. عوامل لا يمكن التنبؤ بها: مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر على حجم التبادل الدولي، إضافة للعوامل السياسية ومنها الحروب وما تسببه من زيادة في الطلب على المواد الأولية والأسلحة.
2. عوامل يمكن التنبؤ بها: وتجنبها أو معالجتها عن طريق التدخل الحكومي، وعن طريق السياسات المالية والنقدية، كالتضخم الذي يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص جزء مهم من الصادرات، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، ومن ثم زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.
3. إقبال الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تتطلب هذه البرامج استيراد الآلات والتجهيزات التقنية ومستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبيا، وقد تلجأ حينها الدول للقروض طويلة الأجل، وهذا ما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال.
4. تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية: إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي المتسارع يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات تبعا لقدرتها على مواكبة هذا التطور التكنولوجي واستغلالها له في تطوير منتجاتها بما يساهم في زيادة الطلب الأجنبي عليها.
5. تغيرات أسعار الصرف: ففي حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية تصبح المنتجات الوطنية ارخص في نظر المستهلك الأجنبي، أما السلع الأجنبية فتصبح أغلى في نظر المستهلك الوطني ومحصلة ذلك ارتفاع قيمة الصادرات لزيادة الطلب عليها، وانخفاض قيمة الواردات لانخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى حدوث فائض على مستوى ميزان المدفوعات، العكس في حالة العجز.
6. الظروف الطبيعية: تساهم الظروف الطبيعية في التأثير سلبا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال ما قد تلحقه من ضرر على المنشآت والبنى التحتية والمصانع بما يؤثر من جهة سلبا على الإمدادات المحلية ومن جهة أخرى يؤثر سلبا على الإمدادات الخارجية التصديرية، مما يساهم في تزايد الطلب على المنتجات الأجنبية لتعويض النقص في الإنتاج المحلي وهو ما ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات.

بالإضافة للأسباب السابقة الذكر تشترك الدول النامية في جملة من الأسباب التي تساهم في عجز موازين مدفوعاتها نذكر منها:

- ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض درجة مرونته، وذلك نتيجة عدم تنوع النشاطات الاقتصادية للدولة، كما أن هيكل صادراتها يتميز بالتركيز على سلعة أو سلعتين أساسيتين:
- عدم القدرة على توفير الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات، وهو ما يجعل هذه الدول تعتمد على التمويل الخارجي والقروض لإنشاء المشاريع، لذلك فهي غير قادرة على أن تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي يزداد اعتمادها على استيراد رؤوس الأموال.
- عدم قدرة هذه الدول على التوسع في الخدمات نتيجة ضعف الإمكانيات المتاحة لها، مما يجعل وارداتها من الخدمات تفوق صادراتها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، لأن العجز في تعاملاتها في مجال الخدمات يضاف إلى عجزها في الميزان التجاري.

ت. آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات هما :(7)[7]

1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال عند قدرة جهاز الاسعار على تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، ومع أزمة الثلاثينات من القرن الماضي وتحت تأثير أفكار جون مينارد كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة، وتأخذ هده الطريقة ثلاثة أشكال هي:

- التصحيح عن طريق آلية الأسعار
- التصحيح عن طريق سعر الصرف
- التصحيح عن طريق الدخول

2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأسعار والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل القومي عند مستوى الاستخدام الكامل، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في : (8)[8]

بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان، بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي واستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر وما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا.

ث. تمارين

1. تمرين

[21 ص 4 حل رقم]

اختر الإجابة الصحيحة: العوامل المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات هي:

- ☐ معدل التضخم
- ☐ سعر الفائدة
- ☐ سعر الصرف
- ☐ جميع ماسبق

ج. تمرين

[22 ص 5 حل رقم]

اختر الإجابة الصحيحة: تنقسم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات إلى:

☐	اختلال مؤقت
☐	اختلال هيكلي
☐	1و2 معا
☐	لا شيء مما سبق

ج. تمرين

[22 ص 6 حل رقم]

اختر الإجابة الصحيحة: يأخذ التصحيح عن طريق آلية السوق الأشكال التالية:

☐	التصحيح عن طريق آلية الأسعار
☐	التصحيح عن طريق سعر الفائدة
☐	التصحيح عن طريق سعر الصرف
☐	التصحيح عن طريقة الدخول

خاتمة

مما سبق نخلص إلى ميزان المدفوعات أداة لتسوية المعاملات الخارجية، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي، هو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن وجانب مدين، كما أنه يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة.هناك عدة أنواع من الاختلالات في ميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها، فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب.وفي الأخير يمكننا القول أنه لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات لبلد ما لابد من معرفة الأسباب الحقيقية المسببة لذلك وعليه يمكن تحديد الآلية أو السياسة المناسبة والتي وجب أن تتوافق مع الخصائص الاقتصادية لذلك البلد.

حل التمارين

1 < (ص 9)

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة سنة.

2 < (ص 9)

يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية التي تصبح أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات المحلية وتزداد الواردات لكون السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا وهذا ماينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات

3 < (ص 9)

هناك عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها أو معالجتها عن طريق التدخل الحكومي، وعن طريق السياسات المالية والنقدية كالتضخم وهناك أيضا عوامل لا يمكن التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر على حجم التبادل الدولي، إضافة للعوامل السياسية ومنها الحروب وما تسببه من زيادة في الطلب على المواد الأولية والأسلحة.

4 < (ص 16)

☐	معدل التضخم
☐	سعر الفائدة
☐	سعر الصرف
☑	جميع ماسبق

5 < (ص 16)

☐	اختلال مؤقت
☐	اختلال هيكلي
☑	1و2 معا
☐	لا شيء مما سبق

> 6 (ص 17)

☑	التصحيح عن طريق آلية الأسعار
☐	التصحيح عن طريق سعر الفائدة
☑	التصحيح عن طريق سعر الصرف
☑	التصحيح عن طريقة الدخول

قائمة المراجع

[1] حمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

[3] ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية" الأسباب والاستراتيجيات"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

[4] السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الطبعة الأولى، مصر، 2017،

[5] محمدي سهام ، طوال هيبة، دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010-2018)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 5، العدد 1، 2021.

[6] صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2015.

[7] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان،2011.

[8] بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 2، 2016.